



■ **نواكشوط** - «القدس العربي»

من عبد الله السيد:

بدأ المجلس العسكري الحاكم في موريتانيا الاربعاء حملة واسعة لتحسين السكان بالتعديلات التي يقترحها على دستور 1991 تخضيرا لاستفتاء شعبي سيجرى يوم 25 الجاري.

وكان الرئيس السابق مياوية ولد الطابع قد فصل دستور 1991 بصورة تمكنه من الخلود في السلطة دون إتاحة الفرصة للثناوب، وقد شرح الوزير الأول الموريتاني سيدي محمد ولد بيكر الاربعاء في اجتماع خصره سياسيون ومثقفون في العاصمة نواكشوط أسباب تغيير الثالث من آب/أغسطس والأهداف التوخاة من وراء التعديلات المقترحة.

وتتعلق التعديلات المقترحة بتقليص مامورية رئيس الجمهورية من 6 الى 5 سنوات (المادة 26) وتصميم إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لأكثر من مرة واحدة تكريسا لمبدأ التناوب على السلطة (المادة 27) والقضاء بتعارض وزير رئيس الجمهورية مع الانتماء الى هيئة قيادية لاي حزب سياسي (المادة 28)، ونصت التعديلات على عدم المساس بالأحكام المتعلقة بالتعديلات السابقة خصوصا (المادة 29) وعدم قابلية مراجعة المواد الدستورية المتعلقة بالنظام القانوني الذي يحكم وتطبق في الجمهورية مطالبية جميع القوانين للدستور في ظرف ثلاث سنوات تحت طائلة تخويل أي مواطن الطعن في دستوريته لدى

المحكمة الدستورية (المادة 104).

وأكد الوزير الأول الموريتاني أن المجلس العسكري الحاكم فضل انتهاز منجية التضاور في اقتراح التعديلات الدستورية المذكورة تطبيقا لمبدأ الشورى «الراسخ في حضارتنا الإسلامية فضلا عن أنه يشكل أحدث الأنماط المتبعة في تعديل الدساتير».

وقال ان هذه النهيجة مكنت جميع الفاعلين السياسيين في موريتانيا،

أحزابا سياسية ومنظمات مجتمع مدني وشخصيات مرجعية مستقلة، من ابداء رأيهم في التعديلات المقترحة والمشاركة في صياغتها قبل عرضها على الحكومة الانتقالية والمصادقة عليها من قبل المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية».

وشدد الوزير الأول الموريتاني على أن التعديلات المقترحة «تتسم بالتكامل» لأنها «تضع نظاما قانونيا

جديدا لوظيفة رئيس الجمهورية يمنع الخلود في السلطة ويضمن التناوب السلمي عليها ويكرس استقلال المؤسسة الرئاسية عن الأحزاب السياسية ويقضي بالتالي على ظاهرة «السلطة في يد الدولة»، كما تضمن التعديلات، بحسب نفس المصدر، غلق الباب أمام أي محاولة للرجوع عن هذه الإصلاحات الهامة وتعزيز الحريات العامة.

وأشار سيدي محمد ولد بيكر الى أن التعديلات الدستورية المقترحة «تنطوي على ميزات منها البساطة بدل التعقيد حيث أن وضع دستور جديد بدلا من تعديل الدستور السابق المؤسسات الدستورية من محتواها وتبديد الموارد الوطنية، الأمر الذي زرع استقراؤها وعرضها لخاطر التفكك والاحتراپ».

وعلى الصعيد الاقتصادي أكد الوزير الأول الموريتاني أن الوضعية «اتسمت

بوتقلية نحو رئاسة مدى الصلاحيات مطلقة

## الجزائر: بلخادم يكشف عن الخطوط العريضة لمسودة الدستور المعدل

وقال بلخادم إن اقتراح التعديل «يستجيب لمرحلة ما بعد الأزمة» التي عرفتها الجزائر منذ بداية تسعينات القرن الماضي وكلفت الكثير من الأرواح والخسائر المادية والاضطراب السياسي والاجتماعي والتردي الاقتصادي.

وما زالت هذه الفكرة محل جدل في الأوساط السياسية الجزائرية بين مؤيد ومعارض. ويبقى حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي يقوده رئيس الحكومة السابق أحمد أويحيى من أهم المعارضين للفكرة بمبرر أن تعديل الدستور ليس من اولويات الشعب الجزائري دون أن يبدي معارضة لترشح الرئيس بوتفليقة «إن اراد ذلك»، وقال في آخر تصريح له ان الأمر «لا يستدعي تعديل الدستور وإنما اصدار مرسوم رئاسي يقضي فقط بتعديل المادة 74» السالفة الذكر.

وتعليقا على موقف هذا الحزب، قال بلخادم انه ليس في مهمة اقتاع أي جبهة بقبول هذه الاقتراحات وان كلمة الفصل تعود الى الرئيس بوتفليقة.

وإذا كان بلخادم قد أشار الى تمديد عهدة حكم

## شركة اسرائيلية تخترق سوق موريتانيا تحت يافطة فرنسية واحزاب محلية تطالب بمساعدة الفلسطينيين

■ **نواكشوط** - «القدس العربي»:

شنت الصحف الموريتانية أمس الزعة العروبية-الإسلامية أمس الخميس حملة شديدة على الحكومة الموريتانية لسماحها لشركة اسرائيلية باختراق سوق موريتانيا، ويتعلق الأمر، حسب هذه الصحف، بشركة «الفارون» الاسرائيلية الساعية الى دخول سوق الاتصال تحت غطاء أنها شركة فرنسية، الشركة الاسرائيلية شاركت فمساء أمس في ملتقى نظمته الدولة الموريتانية بفندق العزيزة وسط العاصمة نواكشوط في اطار السياسات الجارية لفتح مجال الاتصال أمام شركات جديدة.

وحتى لا يتكشف أمرها وتقوم في وجهها قوى الطبيعة قدمت الشركة نفسها على أنها شركة فرنسية، وتفيد المصدر أن الشركة وقعت عقد شراكة مع شركة موريتانية تدعى «ويكس موريتانيا»، وذلك من أجل استغلال الانترنت الاسلمي لوريتانيا.

وهذه هي أول مرة تسعى فيها شركة

اسرائيلية لدخول السوق الموريتانية بعد ان كانت تتخفي في السابق بالسعي لادخال منتجاتها لاسواق المحلية الموريتانية.

الذير العام لشركة «ويكس» السيد محمد ولد والد أوضح ان هذه التقنية تعتبر ثمرة للتشراكة بين مؤسسته وشركة «الفارون» (الفرنسية) سيمكن

من الحصول على جملة من المزايا منها حصول السكان في المناطق النائية على الهاتف الثابتة والانترنت بدون اسلاك والاستفادة من الانترنت في كل وقت، بينما أعرب ممثل شركة «الفارون» عن كفة بالناسبة عن استعداد هذه الشركة لعرض خدماتها في موريتانيا، وفي السياق ذاته جددت عشرة

### موريتانيا تعفو عن ستة اسلاميين معتقلين

■ نواكشوط - رويترز: قال مصدر قضائي رفيع الاربعاء ان محكمة موريتانية عفت عن ستة رجال اعترفوا بعضويتهم في جماعة اسلامية مسلحة لكنهم نفوا اي تورط من جانبهم في التخطيط لنش هجمات، وكانت اجهزة الامن في الجمهورية الاسلامية الموريتانية اعتقلت منذ اسبوعين عشرات الاشخاص الذين يشتبه بانهم من انصار الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية.

وقال المصدر القضائي ان الذين اطلق سراحهم «اعترفوا انهم كانوا اعضاء في الجماعة السلفية لكنهم قالوا انهم لا علم لهم بأي اعمال كان يفترض ان تنفذها نيسان/ابريل.

وقال المصدر ان الرجال الستة افرج عنهم بعد ان وقعوا ببيانات تورية مشفوعة تعهدوا فيها الا يتربكا اعمالا قد تفسد الامن العام والا يشكلوا حلقات اتصال مع جماعات متطرفة اجنبية او ينتموا الى منظمة سرية، ومازال في الحبس اربعة اشخاص لعضوية الجماعة السلفية للدعوة والقتال. وكان الستة اعتقلوا اثناء عملية بحث عن ثلاثة يشتبه بانهم من اعضاء الجماعة السلفية فروا من سجن في العاصمة الموريتانية نواكشوط في 27 من نيسان/ابريل.

## المغرب يحاكم قياديي «العدل والاحسان» وجماعات تندد باستمرار مضايقتهم ومداهمة بيوتهم

■ **الرباط** - «القدس العربي» من محمود معروف:

تنظر محكمة بمدينة وجدة بشرق المغرب بملف الرجل الثاني في جماعة «العدل والاحسان»، الاصولية المغربية بعد ان توجيه النيابة العامة له التهامات «كسر أختام موضوعة بأمر من السلطة العامة».

وقال بلاغ للجماعة أن النيابة العامة احالت ملف جمعة العبادي وثلاثة ناشطي آخرين بحملة سراح مؤقت. وكانت الشرطة قد اعتقلت الاثني الماضي محمد العبادي عضو مجلس ارشاد جماعة «العدل والاحسان» والمرشح لخلافة الشيخ عبد السلام ياسين مرشد الجماعة من منزله لانه كانت السلطات قد داهمته في وقت سابق واغلقته بالشمع الأحمر.

وقالت مصادر الجماعة لـالقدس العربي، ان العبادي الذي كان يعترض يوميا امام منزله احتجاجا على طرده وعائلته منه هو «وجد الاثنى لثلاثتهم» الشرطة التي كانت تحيط بالمنازل قد انقضت كما ان اختام الوجود على الابواب قد ازيلت وبعد دخوله المنزل حضرت الشرطة واعتقلته وثلاثة من ناشطي الجماعة كانوا معه وهم عبد الرحمن خضير والبشير عابد وأنور مغزی».

وقالت المصادر ان العبادي ومن معه سبقفون امام المحكمة يوم الخميس 29 حزيران/يونيو الجاري بتهمة كسر اختام موضوعة بأمر من السلطة العامة طبقا للفصل 129 من القانون الجنائي المغربي.

وفي مدينة الناظور نظرت المحكمة الابتدائية اس الخميس في ملف جمعة بوطيبي الناشط في الجماعة حيث يتابع تهمته كسر اختام موضوعة بأمر من السلطة والمشاركة في تجهيز غير مسلح عقد تجمع عمومي دون الحصول على اذن مسبق من السلطة، وتأتي هذه المحاكمات في اطار حملة تشنها السلطات على جماعة «العدل والاحسان» اقوى الجماعات الاصولية المغربية اثر انال الجماعة عن تنظيم

■ **الرباط** - «القدس العربي» من محمود معروف:

تنظر محكمة بمدينة وجدة بشرق المغرب بملف الرجل الثاني في جماعة «العدل والاحسان»، الاصولية المغربية بعد ان توجيه النيابة العامة له التهامات «كسر أختام موضوعة بأمر من السلطة العامة».

وقال بلاغ للجماعة أن النيابة العامة احالت ملف جمعة العبادي وثلاثة ناشطي آخرين بحملة سراح مؤقت. وكانت الشرطة قد اعتقلت الاثني الماضي محمد العبادي عضو مجلس ارشاد جماعة «العدل والاحسان» والمرشح لخلافة الشيخ عبد السلام ياسين مرشد الجماعة من منزله لانه كانت السلطات قد داهمته في وقت سابق واغلقته بالشمع الأحمر.

وقالت مصادر الجماعة لـالقدس العربي، ان العبادي الذي كان يعترض يوميا امام منزله احتجاجا على طرده وعائلته منه هو «وجد الاثنى لثلاثتهم» الشرطة التي كانت تحيط بالمنازل قد انقضت كما ان اختام الوجود على الابواب قد ازيلت وبعد دخوله المنزل حضرت الشرطة واعتقلته وثلاثة من ناشطي الجماعة كانوا معه وهم عبد الرحمن خضير والبشير عابد وأنور مغزی».

وقالت المصادر ان العبادي ومن معه سبقفون امام المحكمة يوم الخميس 29 حزيران/يونيو الجاري بتهمة كسر اختام موضوعة بأمر من السلطة العامة طبقا للفصل 129 من القانون الجنائي المغربي.

الأربعاء 45 عضوا من جماعة «العدل والاحسان» كانوا في مجلس النصحية، وافقت على التساؤلات حول هدف السلطات من وراء حملة المداهمات فان عددا من المنظمات والجمعيات اصدرت بيانات عبرت فيها عن ادانتها واستنكارها لهذه الحملة واعتبر الرمز المغربي لحقوق الانسان ان الأعمال والسلطات الأمنية في حق العتيين من منع واعتقال تعسفي واستنطاق وحجز واقرص مدمجة وكتب ومشورات لا تعيدها لاصحابها.

وقالت الجماعة ان السلطات بمدينة بوعرفة (شرق اليبلا) اعتقلت ليلية لجلس نصيحة في اطار الايام الفتوحة للقاء المواطنين وشرح رؤية الجماعة لقضايا مجتمعية ودينية.

وقامت للسلطة بمداهمات لمقرات الجماعة ومنزل ناشطيهما التي كانت تحتضن هذه المجلس واعتقلت من فيها واعطت سراحهم بعد تحقيقات اولية ملطعت بون مبعادت قضائية كما صادرت السلطات ما كانت المقرات والمنازل تحتويه من اجهزة كومبيوتر واقرص مدمجة وكتب ومشورات لا تعيدها لاصحابها.

وقال بلاغ للجماعة أن النيابة العامة احالت ملف جمعة العبادي وثلاثة ناشطي آخرين بحملة سراح مؤقت. وكانت الشرطة قد اعتقلت الاثني الماضي محمد العبادي عضو مجلس ارشاد جماعة «العدل والاحسان» والمرشح لخلافة الشيخ عبد السلام ياسين مرشد الجماعة من منزله لانه كانت السلطات قد داهمته في وقت سابق واغلقته بالشمع الأحمر.

وقالت مصادر الجماعة لـالقدس العربي، ان العبادي الذي كان يعترض يوميا امام منزله احتجاجا على طرده وعائلته منه هو «وجد الاثنى لثلاثتهم» الشرطة التي كانت تحيط بالمنازل قد انقضت كما ان اختام الوجود على الابواب قد ازيلت وبعد دخوله المنزل حضرت الشرطة واعتقلته وثلاثة من ناشطي الجماعة كانوا معه وهم عبد الرحمن خضير والبشير عابد وأنور مغزی».

وقبرت المحكمة الابتدائية بمدينة وجدة (شرق) متتابعة الرجل الثاني في الجماعة وعضوين آخرين بتهمة كسار اختام من وضع

الكف عن مثل هذه التصرفات التي تتعارض مع مفهوم دولة الحق والقانون. كما أعلنت اللجنة العربية لحقوق الانسان استنكارها «لحملة التوقيفات الجديدة هذه التي استهدفت كما يبدو النشاط التعريفي التي تنظمه جماعة العدل والاحسان وصادرت وثائقه والأجهزة الخاصة به وطلابت السلطات المغربية بالنظر لقضية حقوق الانسان ضمن نظرة متكاملة تقوم على معرفة الأسس ووقف الانتهاك الفرموم وبناء ترسنة حقوقية للعد، ليرصد ما حدث بالأسس والتعريف به، لا يعفي السلطة

السلطة وحدد تاريخ الحساكمة في 29 حزيران/يونيو الجاري، وكان العبادي عمد الى تفسير الأفعال التي وضعتها السلطات على باب بيته بعد مداهمته اثر عقد اجتماع هناك.

واعتبر المركز المغربي لحقوق الانسان أن عملية اقتحام بيوت اعضاء جماعة «العدل والاحسان» تعد جرمانا لهم من قهقم المشروع في النشاط القانوني العلني والسلمي.

وجدد التذكير بموقفه المبذئي للممثل في الدفاع عن الحق في التنظيم وحرية الرأي كما هو مسقرر في الدستور والقوانين الوطنية والمواثيق الدولية لحقوق الانسان وبالخصوص العهد الدولي لحقوق السياسية والمدنية وذلك في اطار احترام النظم العام وحقوق وحریات الأفراد ونبد كل أشكال العنف والتمييز.

ورأى أن أعمال السلطات الأمنية في حق المعتنين من منع واعتقال تعسفي واستنطاق وحجز لبعض ممتلكاتهم تعد أعمالا متنافية مع القانون ومبادئ حقوق الانسان، وأعرب عن تضامنه مع جميع الأشخاص الذين تعرضوا للانتهاكات، داعيا السلطات الى الكف عن مثل هذه التصرفات التي تتعارض مع مفهوم دولة الحق والقانون.

وأصدر المركز المغربي لحقوق الانسان بيانا تضامنيا مع مصور صحافي، جاء فيه: «تلقتنا خبر تعرض الصحافي أحمد جرفي مصور بجريدة «الشهار المغربية» يوم 12

### شؤون عربية وعالية القدس

## شؤون عربية وعالية القدس

الطابع واختاره العسكريون لنفس المنصب أن سلطات المرحلة الانتقالية «بادرت الى اختيــاص سلسلة من الإجراءات الاستعجالية الرامية الى اصلاح الوضعية المرحجة التي انتهت اليهبها موريتانيا غــداة 3 اب/أغسطس 2005 ووضع الأسس السلمية لبناء مجتمع ديمقراطي تعديلي حقيقي ينعم جميع أفرادها بثمار النمو الاقتصادي في كنف العدل والسواة».

وقال ان من الإنجازات المحققة «استعادة الثقة وخلق مناخ موات لمشاركة الجميع وافتتاح ورشات كبرى تستقطب المراكز الرئيسية لنجاح المرحلة الانتقالية وذلك عبر إنشاء ثلاث لجان وزارية تعنى على التوالي بالمسلسل الديمقراطي الانتخابي والعدالة والحكم الرشيد».

وشدد الوزير الأول الموريتاني على أن الحكومة الانتقالية استطاعت تحقيق اجماع وطني شامل حول كبريات قضايا المرحلة الانتقالية المتعلقة بتسيير المسار الديمقراطي الانتخابي واصلاح القضاء وارساء الحكم الرشيد، كما أنها على المستوى الخارجي حصلت على تفهم وتعاطف المجموعة الدولية واستمعات ثقة الممولين والشركاء واعادت بناء العلاقة مع المجموعة المالية الدولية على أسس سليمة».

ويعتبر المجلس العسكري الحاكم أن مصداقية المواطنين الموريتانيين بنسب كبيرة على التعديلات الدستورية هي الوقت نفسه تائيدا شعبيا يمنح الشرعية لتخفيف الثألت اب/أغسطس الذي أنهى إحدى أعنى الديكتاتوريات في العالم.

## موريتانيا تعفو عن ستة اسلاميين معتقلين

■ **نواكشوط** - «القدس العربي»: شنت الصحف الموريتانية أمس الزعة العروبية-الإسلامية أمس الخميس حملة شديدة على الحكومة الموريتانية لسماحها لشركة اسرائيلية باختراق سوق موريتانيا، ويتعلق الأمر، حسب هذه الصحف، بشركة «الفارون» الاسرائيلية الساعية الى دخول سوق الاتصال تحت غطاء أنها شركة فرنسية، الشركة الاسرائيلية شاركت فمساء أمس في ملتقى نظمته الدولة الموريتانية بفندق العزيزة وسط العاصمة نواكشوط في اطار السياسات الجارية لفتح مجال الاتصال أمام شركات جديدة.

وحتى لا يتكشف أمرها وتقوم في وجهها قوى الطبيعة قدمت الشركة نفسها على أنها شركة فرنسية، وتفيد المصدر أن الشركة وقعت عقد شراكة مع شركة موريتانية تدعى «ويكس موريتانيا»، وذلك من أجل استغلال الانترنت الاسلمي لوريتانيا.

وقال المصدر القضائي ان الذين اطلق سراحهم «اعترفوا انهم كانوا اعضاء في الجماعة السلفية لكنهم قالوا انهم لا علم لهم بأي اعمال كان يفترض ان تنفذها نيسان/ابريل.

### «المركز المغربي لحقوق الانسان» يدين الانتهاكات بحق نشطاء سياسيين وصحافيين

الأربعاء 45 عضوا من جماعة «العدل والاحسان» كانوا في مجلس النصحية، وافقت على التساؤلات حول هدف السلطات من وراء حملة المداهمات فان عددا من المنظمات والجمعيات اصدرت بيانات عبرت فيها عن ادانتها واستنكارها لهذه الحملة واعتبر الرمز المغربي لحقوق الانسان ان الأعمال والسلطات الأمنية في حق العتيين من منع واعتقال تعسفي واستنطاق وحجز واقرص مدمجة وكتب ومشورات لا تعيدها لاصحابها.

وقالت الجماعة ان السلطات بمدينة بوعرفة (شرق اليبلا) اعتقلت ليلية لجلس نصيحة في اطار الايام الفتوحة للقاء المواطنين وشرح رؤية الجماعة لقضايا مجتمعية ودينية.

وقامت للسلطة بمداهمات لمقرات الجماعة ومنزل ناشطيهما التي كانت تحتضن هذه المجلس واعتقلت من فيها واعطت سراحهم بعد تحقيقات اولية ملطعت بون مبعادت قضائية كما صادرت السلطات ما كانت المقرات والمنازل تحتويه من اجهزة كومبيوتر واقرص مدمجة وكتب ومشورات لا تعيدها لاصحابها.

وقال بلاغ للجماعة أن النيابة العامة احالت ملف جمعة العبادي وثلاثة ناشطي آخرين بحملة سراح مؤقت. وكانت الشرطة قد اعتقلت الاثني الماضي محمد العبادي عضو مجلس ارشاد جماعة «العدل والاحسان» والمرشح لخلافة الشيخ عبد السلام ياسين مرشد الجماعة من منزله لانه كانت السلطات قد داهمته في وقت سابق واغلقته بالشمع الأحمر.